



بسم الله الرحمن الرحيم

المجردة ولكن وسلام على عبادة الذين اصطفى وبعد فالحق في الخلاف قد جاوحد بين عليهما
 الخنفية في عنته الملك في أشهر الحج اذا حج من عامه هل هو تكبيرة اولا وكل تسليط عليه
 فالقا تكون بعدم الكراهة استدلالا عليه بما نية اوجه احوال بطول التمتع عند وجود الكراهة
 فانه ثبوت النسخ لما كانت عليه الجاهلية ثالثا اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه في أشهر الحج
 ما يلهي حلهم ثانيا اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج في أشهر الحج في أشهر الحج
 يعني جواز العتق المفردة سادس تصريحي بدين عدم كراهة العتق في أشهر الحج من غير نية
 سابع قيد الجمع الواقع في صور الاضافة بما يدل على كون المنهات عنه الجمع فقط وقد ذكرنا
 الضلوع لتفصيل شرح هذه الدلائل وستماها مستنبط وهذا اوضح بيان ذلك تكديرا للمنفرد
 وباقية التفصيل في اجس المسائل الوجه الاول قول جماعة اصحاب الكفاية في قوله تعالى
 انه الزحف اذ التمكن في سفر واحد على وجه الصحة من غير ان يملك باهله الما صاحبها
 عتق المارة حمد الله في مناسك عدم الوطام الصحيح من شروط صحة العتق وقال في المصنف
 لو اعتمر الملك في أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لو يكتف بتتمها لان الوفا في اتمها يكون
 متمها اذا لم يملك باهله بين التمكن الما صاحبها او الملك ههنا يملك باهله بين التمكن
 حلولا انتهى وانفق عن الملك التمتع لفقده شرط صحته كان مفردا بالتسكين وذلك على
 واعترض بان عدم الوطام انما هو شرط للتمتع لوجوب عدم اشتراط وهو المشترط في
 الكسوة ولو لم يعلق التمتع بالوطام لم يكن أصح من الثاني من صاحبها

أن نسخ ما كانت عليه الجاهلية من امتناع العتق في أشهر الحج كونه من غيرهم من أشهر الحج
 وأن هذا النسخ ثابت عنه ناسخ الملك أيضا لو اعتمر في أشهر الحج جاز بلا كراهة انتهى
 واجاب عنه فلا خلاف في عدم كراهة الاعتراض بان النسخ مسلم لانه لما حصل بالعتق غير
 المعقبة بالحج وبالمعقبة بدت الاتفاق وأما المعقبة به من الملك التي هي محل النزاع فلا يلزم
 من ثبوت النسخ جوازها الثالث اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من غير نية
 عندهم ولا الاصل فله ويل على جوازها بلا كراهة ونقض بانه لا دليل فيه على عدم
 كراهة العتق في الجملة وذلك صادق بجوازها للاتفاقين ولو نقل عدم نية الاصل فله
 عن التمسك الدليل فله لم ينقل الرابع ان عمر رضي الله عنه انما نهى الناس عن العتق في
 أشهر الحج لانه كان حلو لم يثبت عن الزوار من نية من الأوقات ولو اجازها في شهر
 الحج لحلها لم يثبت في غير أشهر الحج لولا كون التمتع مفسوخا عنها كما في الفوائد القوية
 ونقض بانه لا دليل فيه اما اولها فان اصل ملكه ليسوا بزوار لم يثبت عن اهل
 وجيرانه واما ثانيا فله كلام عمر رضي الله عنه يدل على انه نهى عن تمتع
 الاتفاق اذ لم يقل اهد من الخنفية بعدم كراهة التمتع للملك ان تحقق منه
 الخامس والسادس قد نفي جماعة علان التمتع جازة بل كراهة في جميع سنة الاخرى
 ابام العبد بسواه وذلك الملك وغيره ونقض بان ذلك في العتق المفردة وليس الكلام في
 انما الكلام في المعقبة بالحج السابع ان زعمارة جماعة ما يدل على ان كراهة العتق المفردة
 للملك اذا حج بين الحج اهدا ونقض بان العبارات ليس في ما يدل على انما
 الكراهة في صورة الاتفاقية ولو دلالة لا على المدعي من جواز اهدى الملك بلا كراهة

Copyrighted material